المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com العدد (2134) السنة الثامنة - الخميس (19) أيار 2011

اليوم في المدى

ميسان: اغلب أعضاء مجلس المحافظة غير مؤهلين 4

البيئة: ماء الإسالة لا يصلح حتى للحيوانات! 7

كيف تتخلص من عادة الاكل في الليل؟ 11

أوباما يمدد الحماية على الأموال العراقية

البرلمان: العراق مدين للعالم بـ ١٠٠ مليار دولار

□ بغداد/ المدى

في وقت كشف فيه الرئيس الأميركي تمديد الحصانة على الأموال العراقية، أكدت لجنة برلمانية أن ما تبقى من ديون على العراق لا يتجاوز الـ ١٠٠ مليار دولار.

وأعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما تمديد حالة الطوارئ في العراق لمدة سنة إضافية بهدف تحقيق الاستقرار في البلاد.

وذكر بيان صادر عن البيت الأبيض أن أوباما مدد العمل بمضمون الأمر التنفيذي رقم ١٣٣٠٣ الذي أصدره الرئيس السابق جورج بوش في عام ٢٠٠٣ معلنا حالة الطوارئ وذلك بهدف حماية تنمية العراق.

ووصفت اللجنة القانونية اغلب الديون المترتبة على العراق بغير الحقيقية، مبينة أن ٨٠ بالمئة منها نتاج فوائد تأخيرية بسبب عدم دفع العراق المستحقات المترتبة عليه في وقتها.

ويقول عضو اللجنة أمير الكناني في تصريحه لـ"المدى" إن قرار الإدارة الأميركية جاء نتيجة عقد الاتفاقية بين واشنطن وبغداد والتي اقرها مجلس النواب في الشهر الماضي.

وفيما تشير مصادر مطلعة لـ"المدى" إلى عدم مقدرة تحديد حجم الديون على العراق بسبب سياسات النظام السابق السيئة في التعامل مع البنك الدولي، توقع الكناني أنه "بحسب آخر إحصائية فإن الديون العراقية غير المشتراة لا تتجاوز الـ١٠٠ مليار دولار".

وعن مضمون الاتفاقية أوضح الكناني أن "العراق اشترى ديون الولايات المتحدة المترتبة على العراق بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار"، مبينا "مقابل ذلك تعهد رئيس الولايات المتحدة بتمديد فترة الحصانة على الأموال العراقية لسنة أخرى".وعلى ما يقول الكناني وهو أمين عام تيار الأحرار البرلماني "إن الحماية لا تشمل فقط الاموال في الولايات المتحدة إنما تمتد إلى أوربا، فلا تنفذ قرارات المحاكم على الأموال العراقية"".وأكد الكناني أن الولايات المتحدة تعمل على شراء ديونها الحالية والمستقبلية، مبينا "أن الأخيرة تتعلق بالدعاوى ضد العراق وتعهدت الولايات المتحدة بموجب الاتفاقية، تسديدها بموجب الـ٤٠٠ مليون دولار التي تم التصويت على دفعها في مجلس النواب".

□ التفاصيل ص٢

حرفي يزاول مهنة صناعة العود.. (أ.ف.ب)

مصالحة الفصائل: سرايا الجهاد بلا سلاح

□ متابعة/ المدى

أعلنت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية، أمس الأربعاء، أن سرايا الجهاد في الموصل قررت إلقاء سلاحها والانضمام إلى مشروع المصالحة.

وأعلنت الحكومة العراقية أنها ستعمل على شراء الأسلحة المتوسطة من المجاميع المسلحة التي تلقي سلاحها وتنخرط في العملية السياسية.

وقال وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي إن "سرايا الجهاد في مدينة الموصل قررت إلقاء سلاحها والانضمام إلى مشروع المصالحة الوطنية والإيمان بالعملية السياسية الجارية في البلاد"، مبينا أن وزارته "منذ فترة كانت تتفاوض مع السرايا". ونقلت السومرية نيوز عن الخزاعي أن "عناصر هذه المجموعة يتكون عددهم من ٣٠٠ شخص، وكانت عملياتهم تتركز على مقاومة القوات الأميركية في محافظة نينوى وغير متورطين بجرائم إرهابية ضد المدنيين أو القوات العراقية".

وكشف الخزاعي عن "قيام وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية بعقد مؤتمر عام في بغداد لجميع الفصائل المسلحة التي ألقت سلاحها وانضمت إلى المصالحة في البلاد، خلال الأسبوعين المقبلين".

□ التفاصيل ص٢

(المدى) تعاين زمن شاعر العراق الكبير

النوّاب: يخيفني أن أعود للعراق فأجد كتلاً من الفراغ

□ بغداد/ علاء المفرجي

فرشت (المدى) مع الشاعر الكبير مظفر النواب سيرة الألم والكفاح، وتوقفت معه عند لحظات عراقية حرجة، وأخرى تكتنز الإبداع.

ولم يكن حوارٍ (المدى) تقليديا مع النوّاب، ذلك انه محكوم مسبقا بلقاء (عراق) يتمثل شاعرا ومناضلا، فكانت الحصيلة سردا ينتقل بين عوالم وأسفار وشخوص، ربما افلح في اختزال (النواب) أيقونة وطنية بامتياز.

ثقافية المدى عالجت زمن النواب الطويل الثري باستذكارات كان من الصعب التخطيط لها وترتيبها.

في هذه الجولة يسترجع النواب بعضا منه: "بغداد في مخيلتي أبدا.. لم تتلاش صورتها.. على العكس كانت تقاوم الإمحاء وكنت أنا أستعيدها في كل لحظة على مدى هذه السنين الطويلة، وكأني لم أفارقها.. بغداد عالم من الجمال، حتى الزوايا المهملة فيها تضج بالجمال، مدينة تمنحك ألواناً لا تعرفها من قبل.. لديها طيفها الشمسي الخاص، ألواناً أخرى غير تلك التي يضمها قوس قزح".

وعاد إلى لحظة الفراق: "غادرت العراق بعد مقابلتين مع (صدام حسين)، استغرقت الأولى عشر دقائق والثانية ساعة ونصف الساعة.. أعلم جيداً أن هذا اللقاء كان موثقاً، لكن يبدو انه فقد مثلما فقدت الكثير من الوثائق المهمة بسبب انقلاب الأوضاع بعد سقوط الدكتاتورية".

يضيف: في المطار كان هناك أهلي وبعض من أصدقائي لوداعي.. ما زالت تلك الصورة واضحة في مخيلتي.. وبعد كل هذه السنين من الغربة عن الوطن، لم يكن ما يخيفني من العودة هو السياسة أو الصراعات، بل أن أجد كتلاً من الفراغ بدل الناس الذين فارقتهم لحظة وداعي.. أقسى ما يعانيه الشاعر أو الكاتب بشكل عام هو الفراغ، الإحساس بالفراغ.. أشعر الآن وبعد يومين من عودتي بأنهم أحياء.. أنا بحاجة إلى أيام أخرى لأكتشف طبيعة هذين الزمنين.

□ نص الحوار ص٩

٢٨٠ مليون دولار فساد طباعة المناهج

□ متابعة/ المدى

كشفت وزارة التربية عن أنها بدأت التحقيق بملف طباعة المناهج الدراسية لمادة اللغة الانكليزية للأعوام السابقة، بعد تأشير وجود حالات فساد مالي تصل إلى أكثر من ٢٨٠ مليون دولار.

وقال المفتش العام لوزارة التربية مظفر ياسين إن "مفتشية وزارة التربية وضعت اليد على ملف فساد مالي يتعلق بطبع مادة اللغة الانكليزية خارج البلاد خلال السنوات الماضية"، مشيرا إلى أن "مبالغ الفساد المالي تجاوزت الـ ٢٨٠ مليون دولار".

ونقلت وكالة كردستان للأنباء عن ياسين أن الملف لا يزال قيد التدقيق من قبل مفتشية التربية، وسيتم الكشف عن الجهات المتورطة فيه وإحالتها إلى القضاء".

وبدأت وزارة التربية بطباعة المناهج الدراسية خارج البلاد، بعد أن تعطلت المطابع العراقية عن العمل نتيجة لما شهدته البلاد من فوضى بعد أحداث نيسان عام ٢٠٠٣، والعملية مستمرة لغاية الآن برغم مناشدات أصحاب المطابع الحكومية بإشراكهم في عملية طباعة المناهج الدراسية.

وكانت كتل سياسية قد اتهمت وزير التربية السابق، نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي وحملته مسؤولية ملفات فساد مالي وإداري تتعلق بوزارة التربية.

مذكرة طعن بانتخاب نواب الرئيس

□ متابعة/ المدى

قدم التيار الصدري أمس الأربعاء مذكرة طعن للمحكمة الاتحادية على آلية التصويت لنواب رئيس الجمهورية.

وقالت مصادر مقربة من الهيئة السياسية للتيار انه يرغب بوجود نائب واحد للرئيس.

من جانبه، قال النائب عن كتلة الأحرار جواد الحسناوي إن كتلته قدمت طعنا على آلية التصويت بسلة واحدة على نواب الرئيس التي ابتدعتها الكتلة السياسية الكبيرة في البرلمان لأنها سلبت حقوق الشعب، مؤكدا أن منصب نواب الرئيس منصبا شرفيا لا توجد منه فائدة سوى مميزات لأصحابها.

ووجه النائب الصدري اتهاما لرئيس الوزراء نوري المالكي محملا إياه هذه المخالفة الدستورية بالتصويت على نواب الرئيس لأنه قدم تنازلات من اجل الوصول إلى منصبه حيث اختار ثلاثة نواب له ووافق على اختيار ثلاثة لرئيس الجمهورية.

يذكر أن مجلس النواب استغل جلسته الأخيرة من السنة التشريعية الأولى ليحسم التصويت على نواب رئيس الجمهورية، إذ تم التصويت بالأغلبية على كل من عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي وخضير الخزاعي.

علاوي يتمسك بمرشح الوفاق

مقرر البرلمان: آلية اختيار الحقائب الأمنية عقيمة

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

أكدت مصادر مقربة من زعيم حركة الوفاق اياد علاوي انه تم الاتفاق على أن يكون مرشح القائمة العراقية لوزارة الدفاع من حصتها.

وتقول المصادر لـ"المدى" إن حركة الوفاق رفضت جميع المرشحين الذين قدمتهم الكتل الأخرى من داخل مكونات القائمة العراقية، مشددا على أن إياد علاوي أصر على تقديم مرشح منها.

يأتي ذلك في وقت جدد فيه مقرر مجلس النواب والنائب عن القائمة العراقية محمد الخالدي تمسك قائمته بمرشحها سالم دلي، واصفا المبادرة التي دعا إليها رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني بالعقيمة.

علاوي

وقال الخالدي في تصريح لـ"المدى" انه في آخر اجتماع داخل القائمة العراقية تم الاتفاق على ترشيح سالم دلي لمنصب وزير الدفاع، نافيا أن يكون خالد متعب العبيدي من بين الأسماء المرشحة.

وعن سبب عدم قبول العراقية بالعبيدي يقول الخالدي "انه رشح من قبل جهة معينة من داخل العراقية، إلا انه لقي اعتراضا من بقية الأطراف، واصفة إياه بالضعيف ولا يستطيع إدارة الوزارة".

ونقل الخالدي عن وجود مخاوف حدثت بعد موافقة المالكي على العبيدي من أن يقع تحت تأثيره ولا يكون ولاؤه للعراقية، مبينا أن هذا الأمر بات مسألة حقيقية لدى الكتل السياسية ويجب أن يكون الوزير تابعا لها.

وفي حال إصرار المالكي على ترشيح العبيدي، يعلق الخالدي "سوف تستمر الدوامة والعراقية ستسمر بالمطالبة بوزارة الدفاع".

ووصف مقرر مجلس النواب الآلية المعتمدة في اختيار الوزراء الأمنيين بالعقيمة فلا يمكن لأية قائمة أن ترشح وزيرا ويحصل على موافقة الكتل الأخرى ، مشددا على أن الحل يكون من خلال الطاولة المستديرة التي كان قد دعا إليها رئيس المجلس الإسلامي الأعلى عمار الحكيم.

وأكد الخالدي عدم الفائدة من المبادرات في حال الأزمات معتبرا أنها مضيعة للوقت، فضلا عن أنها آلية تباعد بين الكتل السياسية ولا تقربها.

وكان مصدر برلماني مطلع قد كشف في وقت سابق أن الكتل السياسية اتفقت على ترشيح خالد العبيدي لوزارة الدفاع، مؤكدا أن المالكي سيقدم العبيدي مع مرشحيه لوزارتي الداخلية والأمن الوطني للتصويت عليهم في جلسة استثنائية ستعقد مطلع حزيران المقبل، فيما لفتت القائمة العراقية إلى وجود حراك سياسي لحسم ملف الوزارات الأمنية في أسرع وقت ممكن.

وسيقدم رئيس الوزراء نوري المالكي العبيدي مع مرشحيه لوزارتي الداخلية توفيق الياسري وللأمن الوطني رياض غريب للتصويت عليهم في جلسة استثنائية ستعقد مطلع حزيران المقبل.

الصدريون يتراجعون عن تهديدات جيش المهدي

□ بغداد/ المدى

ترجح تقارير صحفية أن تكون تهديدات التيار الصدري برفع التجميد عن جيش المهدي غير جادة.

ويرى مراقبون أن يكون زعيم التيار مقتدى الصدر سيحافظ على طموحاته بالبقاء في النشاط السياسي والتواجد القوي في الحكومة.

في حزيران ٢٠٠٨ قام مقتدى الصدر بحل جيش المهدي، لكن بقيت إحدى الفئات –لواء اليوم الموعود– بهدف مقاومة الاحتلال الأميركي.

في تظاهرات يوم ٩ نيسان ٢٠١١، اصدر التيار الصدري بيانا باحتمال إعادة نشاط جيش المهدي إذا لم تنسحب القطعات الأميركية في الموعد المحدد يوم ٣١ كانون الأول ٢٠١١.

وقال عضو البرلمان عن التيار الصدري بأنهم سيقاومون الاميركان سياسيا وعسكريا ومن خلال التظاهرات إذا لم ينسحبوا في الموعد المتفق عليه. في ١١ أيار عقد مجلس عشائر الجنوب اجتماعا في البصرة، هدد فيه شيوخ العشائر بثورة ضد أي تمديد للوجود الأميركي في العراق.

رحب عضو البرلمان عن التيار الصدري بهذا الإعلان، وذكر أن جيش المهدي سيقاتل معهم إذا استوجب الأمر.

في نهاية نيسان، ابلغ رئيس الوزراء الصحافة بان الحكومة لم تقرر بعد ما إذا كانت القطعات الأميركية ستنسحب أم لا.

وقال إن الأحزاب الرئيسة ستناقش المسألة، وسيكون القول الفصل للبرلمان. وكرر رئيس الوزراء هذا الكلام في ١١ أيار بعد عودته من كوريا الجنوبية.

وقال إن الذين خسروا في المناقشة عليهم الرضوخ لقرار الأغلبية، وهو تحذير واضح للصدريين. في ١٢ أيار، قال احد زعماء التيار بان ثلثي البرلمان سيؤيد تمديد بقاء القطعات، ومع هذا فإن التيار سيستمر بالتظاهر والعمل ضد الاميركان. وأضاف أن استخدام جيش المهدي سيكون آخر الحلول التي سيلجأ إليها التيار. في اليوم التالي ألقى الصدر خطبة الجمعة في مدينة النجف حث فيها أبناء الشعب على التخلص من الاميركان من خلال الاحتجاجات. واستمر يقول إذا ما اتفقت الأطراف العراقية على ترتيب جديد مع الاميركان فانه سيعيد النظر في تهديده الخاص بإعادة نشاط جيش المهدي. إن الصدريين هم مكون مهم في تحالف المالكي.

في الوقت نفسه، فان المالكي لا يمكن أن يسمح لتهديد الصدر أن يجدد العنف، لذا كان على المالكي أن يرد على تصريحات الصدر.

من جانب آخر، فان الصدر يحاول العودة إلى السياسة العراقية ويؤسس نفسه كزعيم وطني، وان إعادة نشاط جيش المهدي سيقوض هذه الجهود وقد يكلفه الدعم الشعبي لأن أغلبية الشعب العراقي قد نبذت القتال.

□ التفاصيل ص٢

الاتحادية ترجئ النظر في صحة البولاني

□ بغداد/ المدى

أرجأت المحكمة الاتحادية العراقية النظر في صحة عضوية النائب جواد البولاني، وزير الداخلية السابق. وقال المرشح عن محافظة صلاح الدين فرحان الجبوري إن المحكمة أرجأت النظر في القضية إلى الثاني والعشرين من حزيران المقبل وذلك لاستيضاح بعض الأمور القانونية من مجلس النواب.

وأضاف الجبوري أن المحكمة الاتحادية طلبت من البرلمان استيضاح السند القانوني الذي سُمح للبولاني بموجبه ترديد اليمين الدستورية، وكذلك الحجج التي استند إليها مجلس النواب في اختيار وزير الداخلية السابق لشغل المقعد التعويضي لمحافظة صلاح الدين بديلاً عن النائب علي الصجري الذي تولى حقيبة وزارة الدولة للشؤون الخارجية. يذكر أن الدعوى المقامة من محافظة صلاح الدين ضد النائب جواد البولاني هي لشغله المقعد التعويضي الخاص بالمحافظة بالرغم من انه لا يمثل المحافظة ولم يترشح عنها.

الجنود الأميركيون لا يعرفون موعد مغادرتهم

واشنطن: الاستعدادات جارية للبقاء في العراق

□ بغداد/ المدى

مع اقتراب موعد الانسحاب الأميركي، فان استعداد العراق لتحقيق الأمن والاستقرار والحريات الديمقراطية يبدو غير مؤكد. إلا أن بعض شرائح المجتمع العراقي تعارض بقاء الاميركان في العراق حتى الدبلوماسيين منهم، إذ يقول احد المسؤولين في السفارة الأميركية "على المستوى الدولي علينا تقديم الكثير من العروض. اعتقد أن رئيس الوزراء والكثير من القادة السياسيين في العراق يفهمون ويقدّرون ذلك، لكني اعتقد أن الشعب العراقي لديه رأي آخر".

على الورق، فان مستقبل الجيش الأميركي في العراق واضح. يقول المسؤولون الاميركان والعراقيون إنه ليست هناك خطط ولا مفاوضات لتمديد وجود القطعات بعد الموعد النهائي في ٣١ كانون الأول المقبل، وهي أسبقية أولى في واشنطن وبغداد. لكن مع الاقتراب السريع للموعد النهائي المتزامن مع التغيرات في الشرق الأوسط، فيبدو أن الولايات المتحدة – على الأقل – لديها أفكار أخرى.

يقول الجنرال مارتن ديمبسي من الجيش الأميركي وهو يسأل مجموعة من الجنود خلال زيارته لهم مؤخرا في بغداد "كم منكم يعرف انه سيعود إلى الوطن؟". القليل من الجنود رفعوا أيديهم.

الجنرال ديمبسي، الذي وصل إلى بغداد كقائد للفرقة المدرعة الأولى عام ٢٠٠٣، علم حينها أن القوات الأميركية ستبقى في العراق لمدة ستة أشهر فقط. "عندما انتشرت قطعاتنا في العراق، لم نكن نعلم كم سنبقى هنا. ولم نكن متأكدين من واجباتنا".

من جانب آخر، قال رئيس الوزراء نوري المالكي انه كان مشغولا طيلة أشهر بالتشاور مع الأطراف السياسية العراقية للقرار إما على الطلب من الولايات المتحدة لإبقاء بعض قطعاتها في العراق، أو لا. قال المالكي بأنه يدعم استمرار الوجود الأميركي إذا ما وافق ٧٠ ٪ من القادة السياسيين على ذلك، وانه يحاول التوصل إلى قرار بشأن ذلك في نهاية تموز.

وأضاف بان الاميركان "بحاجة إلى وقت للاستعداد للانسحاب، لذا فإنهم يريدون قراري قبل شهر آب".

وفض المالكي الإفصاح عن رأيه الخاص بنتيجة النقاش، لكنه قال انه سيترك التوصيات لكبار المسؤولين الأمنيين العراقيين الذين يؤيد معظمهم استمرار الوجود الأميركي في العراق.

وقال إن خطوته الأولى ستكون "الاتصال برؤساء الكتل السياسية الرئيسة ليعرف موقفهم. إذا قالوا نعم، فسأقول نعم معهم. وإذا وجدت أنهم يرفضون ذلك فسأقول لا معهم أيضا. فما زال لدينا الوقت. سنسمع صوت المواطن والسياسي والمجتمع المدني. بعد ذلك، سألتقي مع رؤساء الكتل والمسؤولين في الدولة، وربما مع المحافظين أيضاً".

□ التفاصيل ص٣